

جامعة ام البواقي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات الحوكمة وأخلاقيات المهنة

مدخل عام في دراسة الحوكمة وأخلاقيات المهنة.

يعد موضوع الحكم الرشيد او الراشد، من المواضيع والقضايا التي حازت على اهتمام المفكرين، والفلسفة والمختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية... وكانت الفلسفة وخاصة السياسية والاخلاقية منها، هي من طرحت أهمية فهم مسألة الحكم والتفكير في الاخلاق والقواعد والضوابط والأحكام الأخلاقية التي تتحكم في السلوك الإنساني، والسبيل الي حياة الفضيلة والحياة الحكيمة... وكانت الاخلاق ودراسة الطبيعة الإنسانية من اهم المسائل التي شغلت بال وعقل الفلاسفة المعلمين أمثال سقراط وافلاطون وارسطو، وحتى الفلاسفة من الاباطرة والملوك بل اسسوا لها المذاهب والاتجاهات مازال تأثيرها لليوم، علي الرغم ان الفلسفة القديمة كانت تري في الانسان والطبيعة مركزية التفكير والفلسفة، الي أن غيرت الفلسفة مسارها ومحور اهتمامها الي المجتمع والدولة والسياسية وبحث النظم السياسية والقانون والاقتصاد والمعارف... حيث انتقل التقليد الفلسفي الي العرب المسلمين ثم الي أوروبا النهضة والانوار وبات من الضروري حل معضلة نظام الحكم مع إنتشار أفكار الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية، والتفكير في عقد اجتماعي جديد، ومباديء للدولة الجديدة التي طلقت الاقطاع والنظام الاجتماعي القديم الذي كان مرتبطا بسلطة الكنيسة الكاثوليكية الي ان جاءت الإصلاحات الدينية الجديدة مع ظهور البروتستانتية كمذهب جديد اصلاحي يبارك المباديء والأفكار الليبرالية والراسمالية الصاعدة التي تشجع علي التغيير الاجتماعي والتطور العلمي الجديد، وتوسيع الحريات والحقوق الإنسانية، والتوافق والتفاهم مع الأفكار العلمانية وعلمنة كل مناحي الحياة بداية بنظام الحكم، الي تبني القانون الوضعي والأخلاق العلمانية فكانت في الحقيقة المدرسة الجمهورية العلمانية من البدايات الاولي في ارساء نظام سياسي والتفكير في حوكمة اكثر ملائمة مع العصر وخاصة في الظروف الاقتصادية المتقلبة التي عرفتها البلدان الأوروبية بداية بالازمات الاقتصادية، وانتهاء بالحروب والأزمات السياسية التي عرفتها هذه البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، الي فترة الرخاء وبداية التوسع الاقتصادي، خاصة في أمريكا مع الانتشار السريع للشركات والمجمعات الاستثمارية الكبرى، بدأت تظهر مشاكل جديدة قانونية وتنظيمية وادارية، مع تعقيد العمليات الاقتصادية، فبدأت تظهر مشاكل التسيير ومراقبة العمليات والصراع بين مختلف أطراف الشركات والمجمعات الاقتصادية الكبرى، فالصراع علي السلطة بات وشيكا وحدثا لا يمكن تركه، بدون حل، في ثقافة راسمالية تؤمن بالمصلحة والمنفعة، كمبدأ وكغاية أخلاقية... وبات من الضروري إعادة التفكير في النظام ككل وفي التفكير في وضع قواعد ومباديء واليات تنظيمية وقانونية، وادارية وسياسية مع التفكير في وضع أسس جديدة لممارسة الحوكمة والمشاركة في اتخاذ القرار وفي تطبيق آليات جديدة في مراقبة الأشخاص والمنظمات والهيئات، من أجل التحكم في اقتصاديات هذه الشركات والمنظمات والهيئات الدولية كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، واعادة ضبط ما يسمى بالسياسات العامة، من أجل عقلانية اكثر في التسيير وفي إدارة المشاريع المختلفة، علي أسس حوكمة جديدة، تطبق مباديء العدالة والمساواة، والشفافية والمسؤولية والمساءلة والكفاءة والفعالية والثقة، وهكذا انتقل مفهوم الحوكمة من مجال تقييم الشركات والاقتصاد والاستثمار الي، تعميمه علي منظمات المجتمع والهيئات الدولية، وصولا الي تطبيقه في التعليم والتربية ومنظمات المجتمع المدني محليا واقليميا ودوليا، من أجل حكمة وحوكمة فاعلة وهذا هو موضوع الحوكمة واتجاهاتها في العالم وبنسب متفاوتة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وحتى علي مستوي إدارات ومقاطعات الدولة الواحدة، بين المركز والاطراف وحسب الخصوصية السياسية والاقتصادية والجغرافيا، وطبيعة الدولة والنظام السياسي الموجود، فانقل الحديث عند المختصين

والخبراء، من فكرة الحوكمة الشاملة، الي فكرة ونظام الحوكمة التربوية أو حوكمة التعليم والمدارس... وحتى بات الحديث حول الحوكمة الإلكترونية، وحول الآليات والسياسات الفعالة في بناء الحوكمة الجيدة من حديث الساعة بين الخبراء والسياسية...

تعريف الحوكمة:

مفهوم الحوكمة من المفاهيم المتعددة المعاني والدلالات، التي لا تلقى الاجماع والاتفاق، حالها حال كثير من مسائل وقضايا العلوم الإنسانية والاجتماعية، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بمواضيع ترتبط بالأخلاق وبالقناعات والرؤي السياسية المتعارضة، والتي مازالت مرتبطة كذلك نسبيا بقضايا الإرث والتقليد الفلسفي، والتي الطبيعة المعيارية والاخلاقية لمواضيع السياسة، والنظريات السياسية الكبرى. في الادبيات الانجليزية نتحدث عن الحوكمة الجيدة، مقابل الحوكمة الفاسدة، او غير جيدة، وفي القرآن الحكيم ورد مفهوم الحكم الرشيد، بمعنى الانسان العاقل والفاضل ذو الأخلاق السامية، والرجاحة، في الحكم على الأشياء. وفي الثقافة السياسية الغربية يقصد به، نمط الحكم الديموقراطي، وشكل من أشكال ممارسة الحوكمة التشاركية، ونظام فصل السلطات، يبين عمل الحكومة التنفيذي وبين الهيئات والمؤسسات السياسية التشريعية والقضائية. واصطلاحا يشير مفهوم الحكم الرشيد الي إدارة وممارسة السلطات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعني كذلك ممارسة الحوكمة المركزية واللامركزية الإقليمية والمحلية.

مجموعة من التعريفات لمفهوم الحوكمة:

- هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة، لاعانة ومساعدة القادة والمسيرين في، الإلتزام بالتسيير بطريقة شفافة علي أساس المساءلة، والمراقبة القانونية لكل الأطراف على قواعد واضحة من أجل تسيير الشأن العام.
- تعريف تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002:
يعرف الحكم الرشيد بأنه "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصوب الي رفاه الانسان وتطوير القدرات والموارد البشرية، وتحسين قدراتهم، وخياراتهم وفرصهم وتوسيع حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. و اشراك كل فئات المجتمع وصالحه..".
- تعريف هيئة الأمم المتحدة:
تعرف الحكم الرشيد بأنه: "ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع، بطريقة تطويرية وتنموية، وممارسة النخب السياسية والجماعات الضاغطة والنخب السياسية والاطر والخبراء، التي تعمل على الإلتزام بخدمة المجتمع والمواطنين وتحسين جودة الحياة...".
- تعريف البنك الدولي:
عرف البنك الدولي الحكم الرشيد سنة 1997 على انه: "الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية، قصد تحسين وتفعيل آليات وأدوات التسيير والإدارة للشأن والخدمة العمومية...". وهو كذلك تكريس وتعزيز لتقاليد ممارسة السلطة في المنظمات والمؤسسات عن طريق: 1 اختيار احسن المسؤولين من القادة والسياسيين والخبراء، لتنفيذ السياسات العمومية.
2 تعزيز وتطوير قدرات الحكومات والمنظمات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات العمومية.
3 نشر وتعميم مبادئ الشفافية والمسؤولية في الأجهزة الحكومية والمنظمات والهيئات الأهلية الدولية التي تعمل في مجال الخدمة العمومية.
- يمكن أن نخلص في الأخير الي، اعتبار أن: الحوكمة تمثل مجموعة السياسات والخطط والبرامج، وعمليات واليات إحلال القانون والمسؤولية من أجل تسيير وإدارة الشأن العام في إطار من المسؤولية والالتزام والشفافية والعدالة، والعقلانية في التسيير وإدارة الموارد البشرية والمادية والوسائل وتطوير أجهزة وهايكل لتطبيق مختلف السياسات والبرامج والمشاريع والخطط التي تخدم الشأن العام سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة والفقيرة...
- **مقومات ومبادئ وقواعد الحكم الرشيد:**
ان الحوكمة الجيدة والفعالة، تعمل دوما على الإلتزام والمسؤولية والشفافية، في تسيير وإدارة الشؤون العمومية عن الإلتزام بتطبيق المبادئ والقواعد الأساسية مثل:
 - الانسان هو محور ومركز السياسات العامة والعمومية.
 - المساواة، الإنصاف والعدالة، تجاه كل الأطراف المقصودين بالخدمة العمومية.
 - المسؤولية الاجتماعية والالتزام الأخلاقي والقانوني.
 - الشفافية والاستشارة والمشاركة الجماعية في عملية إتخاذ القرار.
 - التسيير الفعال والناجح، للسياسات العمومية.

ركائز ومعايير الحكم الرشيد:

بناءً على فلسفة البنك العالمي حول الحكم الرشيد فإن مقوماته تتركز على المعايير التالية: ١) الانفتاح السياسي واحترام القانون وتوفير كل وسائل، وضمانات الممارسة السياسية...
٢) المشاركة السياسية: عن طريق توسيع المشاركة بين الجنسين، بين الرجال والنساء وتطوير آليات قانونية تسمح بتعزيز المشاركة السياسية والتمثيل السياسي، تطوير بيئة سياسية مسؤولة وشفافة وثقة بين كل الأطراف.

٣) تطوير أجهزة القضاء: عن طريق توسيع مجال استقلالية القضاء وأجهزة الرقابة من أجل محاربة الفساد، في الإدارة والقضاء، وتطوير أنظمة وأساليب القضاء والمحاكمة.

٤) تطوير الإعلام والاتصال: توسيع حرية الإعلام والصحافة والاتصال، من خلال ضمان حرية التعبير والصحافة والشفافية في مشاركة ونشر المعلومات.

٥) تطوير هيكل وأجهزة إدارية حديثة: تطوير وتحديث أجهزة وهيكل الإدارة العامة من أجل تحسين نوعية الخدمة العمومية، والتحكم في الفساد، ومراقبة الأموال (التهرب الجبائي)، والحد من انتشار السوق الموازية (السوداء)، وتطوير الموارد البشرية المتخصصة في الرقابة الإدارية والتدقيق والتحقيق المالي، والتحكم في دراسة مؤشرات ومعدلات التنمية خاصة في الدول المتخلفة والفقيرة والمالية. وتعميم آليات المشاركة الديموقراطية وصناعة القرار...

كما حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أربعة ركائز أساسية لتطوير الحكامة الرشيدة ك: 1) ارساء دعاء وأسس دولة القانون والمواطنة.

2) تحسين وتطوير أساليب التسيير والإدارة والإشراف في القطاع العام.

3) محاربة الفساد الإداري والمالي في القطاع الخاص والقطاع العام.

4) تخفيض الإنفاق العسكري والتحكم في الميزانية العمومية.

من أجل تحقيق هذه الركائز والأهداف، ينصح خبراء الحوكمة والحكم الرشيد التركيز والاهتمام بالمعايير التالية:

• تطوير الآليات السياسية، وشرعنة السلطة السياسية والالتزام والشفافية والعدالة والمسؤولية من أجل تسيير وإدارة الشؤون العمومية للمواطنين.

• الآليات القانونية: عن طريق تطوير آليات المراقبة القانونية للأجهزة والهيئات الإدارية العمومية، والقطاع الخاص، والمنظمات والهيئات غير الحكومية. ومنظمات المجتمع المدني...

• الآليات الاقتصادية والاجتماعية: يتطلب الحكم الرشيد والحوكمة، التحكم وضبط الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني للموارد المادية والبشرية (راس المال البشري والمادي)، مما يضمن فعالية أكثر في محاربة أسباب الفقر والتوزيع العادل للرواتب والقضاء والحد من البطالة وتوفير مناصب العمل لكل فئات المجتمع.

خصائص ومظاهر الحكم الرشيد:

تحتلف مظاهر الحكم الرشيد من بلد الى بلد اخر وهي عموماً تتمثل في: 1) المحاسبة والمساءلة.

ب/ الاستقرار السياسي وفعالية الحكومات واجهزتها وهيكلها الإدارية.

ج/ فعالية النظام الاقتصادي.

د/ سيادة حكم القانون وأجهزة القضاء وتطور أجهزة الرقابة والضبط وأنظمة التدقيق المالي والإداري.

و/ التحكم في معدلات الفساد المالي والإداري.

أما برنامج الأمم المتحدة فحدد المعايير التالية:

١) مستوى المشاركة السياسية.

٢) حكم القانون والشفافية.

٣) الفعالية والكفاءة والمحاسبة.

٤) المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

٥) الرؤية والاستراتيجية والتخطيط والتنبؤ.

تعريف الحوكمة التربوية: تطور المفهوم

هي إطار إداري منظم لعمليات اتخاذ القرارات في الأنظمة التعليمية وقطاع التربية والتعليم، من أجل ضمان تحقيق أهداف الجودة الشاملة والكفاءة والفعالية في ما يسمى بالإدارة المدرسية. وتشمل الحوكمة التربوية هيكل وأجهزة التربية والتعليم والإدارة المدرسية، وجميع العمليات التي تضمن الشفافية والمسؤولية والمساءلة والكفاءة في إدارة التعليم والتربية... وتهدف الحوكمة التربوية الى تحقيق العدالة والمساواة في قطاعات التعليم والتربية مع مراعاة السياقات والظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، للدول والمجتمعات والثقافات...

• نشأ وتطور مفهوم الحوكمة التربوية، educational governance، متأثرًا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول أوروبا وأمريكا وآسيا وفي إفريقيا مؤخرًا. حيث ارتبطت الحوكمة التربوية في البداية، بعمل المؤسسات الدينية التي تولت التنظيم الاجتماعي للتعليم والتربية من أجل تحقيق الغايات والأهداف الأخلاقية والروحية والالتزام بتعاليم الدين للكنيسة المسيحية التي ان جاء الإصلاح

الديني والعلماني للكنيسة البروتستانتية، وانتشار أفكار عصر النهضة والتنوير والدعوة الي إنشاء المدرسة الجمهورية، التي جاءت بعد ثورات وحروب دموية في أوروبا الكاثوليكية والاقطاعية. وصعود عصر الدولة القومية حيث تطورت فلسفة الحوكمة التربوية بعد ان تخلت عن ارث الحوكمة الدينية وتبني مبادئ حوكمة جديدة علي قواعد العلمانية وفلسفة النظم الجمهورية ونظام الديمقراطية التشاركية. وجاءت هذه التوجهات الجديدة مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشتها دول أوروبا وأمريكا، حيث اعتمدت الدول والحكومات علي البيروقراطيات المركزية في تسيير وإدارة شؤون التربية والتعليم والمدارس، وكانت البداية مع توحيد المناهج التربوية وتوحيد الهياكل والإدارة المدرسية، من العدالة والمساواة في نشر التعليم...

- وفي اواخر القرن العشرين، أثرت العولمة والسياسات الجديدة لتوجهات النيوليبرالية، في مسار الإصلاحات والحوكمة التربوية، الامر الذي أدى الي التحول من المركزية الي تبني اللامركزية في السياسات والآليات، فظهرت إصلاحات هيكلية وبنوية استجابة للتغيرات والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في العالم متأثرة بانقلابات السوق الاقتصادية والأزمات الاقتصادية، وبدأت الدول والحكومات في وضع أسس وقواعد لسياسة وحوكمة تربوية جديدة تدعو الي إشراك كل الأطراف العاملين في قطاع التربية والتعليم، القطاع العام والخاص، والمنظمات الدولية والمنظمات والهيئات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، لتعكس الحوكمة التربوية بذلك المناخ والظروف الجديدة لقطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية، واستجابة للديناميكيات الاجتماعية والسياسية والتفاعل الديناميكي بين التقاليد والسياسات المبتكرة الجديدة واستجابة للتحديات العالمية في مجال التعليم والتربية والإدارة المدرسية...
- **اهداف الحوكمة التربوية:**

تهدف الحوكمة التربوية، كإطار تنظيمي وإداري، وقانوني، وكسياسة عامة في تسيير وإدارة الشؤون العامة الخاصة بالتربية والتعليم والإدارة المدرسية، إلى تحقيق الأهداف العامة التالية، بما يضمن مصلحة كل الأطراف المعنيين. وهي كالآتي:

1. تحسين جودة مخرجات التعليم والتربية ومواكبة التغيرات والتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. تعزيز التمكين ورفع القدرات وتوسيع المشاركة في صنع القرارات، بما يضمن مصالح كل الأطراف.
3. ضمان الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد البشرية والمادية.

مبادئ الحوكمة التربوية:

ك فلسفة في الإدارة والتسيير لهياكل ومؤسسات التعليم والتربية والإصلاح المدرسي، تعمل الحوكمة التربوية علي إعادة صياغة سياسة التعليم والتربية وإصلاح المدرسة مرتكزين علي مجموعة من القيم والقواعد والمبادئ الجوهرية التالية:

1. الشفافية من خلال توفير المعلومات والأفكار ومشاركتها بوضوح مع جميع أطراف العملية التربوية، وتسهيل الوصول إلى جميع البيانات الإدارية والمالية.
2. المساءلة والمراقبة والمتابعة القانونية من خلال تحميل كل الأطراف مسؤولية القرارات المتخذة، ونتيجتها، وتحديد أثارها وعبوبها واخطاءها، مع تعزيز آليات رقابة فعالة لضمان الالتزام بتحقيق الأهداف العامة للسياسة التربوية والتعليم.
3. المشاركة وتعزيز التعاون والاستشارة، لجميع الأطراف والعاملين في قطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية (حكومة، إدارة، خبراء معلمين، أولياء الأمور، جمعيات المجتمع المدني منظمات حكومية وغير حكومية. ،متعاملين اقتصاديين يعملون في قطاع التربية والتعليم، وكل من له مصلحة مع القطاع). وإشراك الجميع في السياسة العامة للتربية والتعليم والإدارة المدرسية، والمشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية في الرخاء والأزمات، في ظل واقع يتغير ويتحول بسرعة مع العولمة وتطور وسائل وتقنيات الاتصال والتواصل، والمعرفة الرقمية...
4. العدالة والمساواة: من خلال تطبيق القوانين والتشريعات واللوائح دون تمييز ودون تحيز مع جميع الأطراف العاملين في قطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية، وكل الفاعلين الاجتماعيين، الذين لديهم مصلحة مباشرة وغير مباشرة مع المجال التربوية والمدرسي...
5. الفعالية والكفاءة: تعد الفعالية والكفاءة من اهم المبادئ والقواعد، والأهداف التي تعمل الحوكمة التربوية علي الوصول الي تحقيقها، من خلال توفير كل الوسائل والموارد المادية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدرية للقيام بالعمل التربوي، وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع والخطط المتعلقة بقطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية، بهدف تحقيق الجودة الشاملة ورفع، مقاييس ومستوى جودة التدريس والتكوين، في المدارس والجامعات ومراكز التكوين، بما يخدم الأهداف العامة للحوكمة والسياسات التربوية...
6. محاربة الفساد: من بين أهم ركائز الإصلاح التربوي والمدرسي، والحوكمة التربوية محاربة كل أشكال الفساد المالي والإداري والاخلاقي في قطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية، عن طريق تعزيز كل الآليات والسياسات الفعالة القانونية والتشريعية والردعية، عن طريق تعميم وتطوير آليات الرقابة القضائية وتثقيف وإجراءات العقاب، وتطبيق القوانين والتشريعات وتعميم

تطبيق المواثيق الأخلاقية والمهنية، ومحاسبة الفاسد المالي والإداري في قطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية.

آليات تطبيق الحوكمة التربوية:

تشتمل آليات تطبيق الحوكمة التربوية على مجموعة من الأدوات والإجراءات القانونية والتنظيمية، وإدارة نظم المعلومات والاتصال والرقمنة، ونظم الرقابة والضبط والتقييم، والتدريب، والاستراتيجية والتخطيط. وكلها تهدف إلى تحسين إدارة المؤسسات التعليمية وضمان جودة التعليم، وهي:

- الإطار القانوني والتنظيمي: وضع تشريعات وقوانين واضحة تحكم العملية التعليمية، وتطوير لوائح داخلية للمؤسسات التربوية تشرح وتوضح المسؤوليات، وإنشاء هيكل تنظيمية مرنة وفعالة.
- آليات الشفافية والوضوح: عن طريق نشر تقارير دورية عن أداء المؤسسات، وتسهيل الوصول للمعلومات للإدارة التعليمية والمستفيد.
- وتوثيق الإجراءات والقرارات بشكل إلكتروني ورقمي.
- نظم المعلومات والإدارة الإلكترونية من خلال تطبيق أنظمة معلوماتية متكاملة لإدارة التعليم. (إنشاء قواعد بيانات عن الطلاب والمعلمين والإداريين.)
- وضع آليات للرقابة والتقييم: مثل إنشاء هيئات رقابية مستقلة لتقييم الأداء المؤسسي والفردية. وتقييم البرامج التعليمية والمناهج.
- وضع آليات تنظيمية للمشاركة المجتمعية (إشراك أولياء الأمور وجمعيات المجتمع المحلي للاستشارة والمشاركة في اتخاذ القرار)
- المساءلة وتحديد المسؤوليات عن طريق تحديد مؤشرات أداء واضحة للمسؤولين، ونظام عادل للمكافأة والعقاب.
- وضع نظام لتلقي الشكاوي والمسلمات.
- بناء نظم للتدريب والتكوين من أجل رفع قدرات الموارد البشرية العاملة في قطاع التربية والتعليم والإدارة المدرسية، وتدريب القادة على ثقافة الحوكمة والتسيير.
- التخطيط الاستراتيجي: وضع خطط وبرامج واضحة طويلة المدى، وربط الموارد بالأهداف التعليمية، وقياس وتقييم نسبة تحقق الأهداف...

الفساد الإداري والتربوي:

مفهوم الفساد:

تعددت المعاني والدلالات اللغوية والاصطلاحية، والدينية لاعطاء معنى دقيق ومتفق عليه حول طبيعة الفساد...

الفساد لغة: يقصد به خروج الشيء عن الاعتدال أي ضد الصلاح. وهو كذلك مجاوزة الصواب والحكمة. كما أنه تقول عنه العرب حلة الشيء النتن والعطب، فنقول نتن اللحم وفسد اللبن. كما يقصد بالفساد حال الشيء في الاضطراب والخلل... ويمكن القول عموماً أن الفساد هو نقيض للصلح وهو خروج الشيء عن حال الاعتدال، فنقول فساد الآلات بخرابها وفساد الجسم بمرضه، وفساد الثمار بعدم صلاحها للأكل، ونقول فساد الدولة عند خرابها وانحرافها. وفي الأصل يقال ان الانسان السوي نزاع الي الأخلاق والصلاح ويكره الفساد...

واصطلاحاً يقصد بالفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً أو العدول عن الاستقامة والطريق المستقيم... وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فتعرفه على انه "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب ، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة لتقديم مزية أو مصلحة لأشخاص محددين... أما منظمة الشفافية الدولية فتعرفه على انه "استغلال السلطة في أعمال المصلحة والمنفعة الخاصة والإصرار بالمنفعة العامة... وحسب البنك الدولي فإن الفساد " هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. ويعرفه صندوق النقد الدولي ويصفه بأنه: "علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة والتي تهدف إلى كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانوناً، من هذا السلوك لشخص أو لمجموعة... والفساد في الدين هو فساد في العقيدة وفي الأخلاق والانحراف عن قيم المجتمع واعرافه، وهو في النفس وفي الروح، والمال الحرام وفساد في الدين والدنيا، وقد تحدثت الكتب السماوية عن الفساد، فالقرآن تطرق في كثير من الآيات للفساد والمفسدين، واكل المال الحرام والرشوة والفساد في الأرض والبحر. وحتى السيرة النبوية تحدثت عن افة الفساد في المجتمع، في النفس والأخلاق، في الفرد والمجتمع... أنواع الفساد: الفساد المالي والإداري:

الفساد المالي: كل تصرف غير قانوني يتعلق بالاموال العامة والخاصة حيث يقوم الموظف بالاستلاء على الاموال أو اهدارها أو تحويلها عن وجهتها الصحيحة والقانونية.

● الفساد المالي ويتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية...

● الفساد الإداري يتعلّق بظاهرة الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العمومي، أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين.

● أنواع الفساد المالي:
الفساد المالي انواع: ١ الرشوة ٢ الاختلاس، ٣ الاحتيال، ٤ استغلال النفوذ ٥ غسيل الاموال ٦ التزوير.

تعريفه: هو كل تصرف غير قانوني يتعلق بالاموال العامة والخاصة، يقوم به موظف عام أو خاص يؤدي الي الاستلاء على الاموال أو اهدارها او تحويلها عن وجهتها الصحيحة ...

أنواع الفساد الإداري: ١ المحسوبية ٢ الوساطة، ٣ المحاباة، ٤ التسبب والإهمال الإداري ٥ الابتزاز الإداري.

تعريف الفساد الإداري:

هو الانحراف عن القواعد والمعايير الإدارية السليمة في أداء الوظيفة العامة سواء بالامتناع عن أداء واجب أو تجاوز الصلاحيات الممنوحة، بهدف تحقيق منفعة شخصية أو خدمة مصالح خاصة على حساب مصلحة الجماعة والمصلحة العامة...

أسباب الفساد المالي والإداري:

تتعدد وتتنوع الأسباب وتتشابك وهي:

● أسباب سياسية: كغياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية خاصة في الدول المتخلفة والفقيرة. /وتداخل السلطات (التشريعية والقضائية والتنفيذية). ضعف أجهزة القضاء والمراقبة. /البيروقراطية/ضعف تنفيذ القوانين.

● أسباب اقتصادية واجتماعية: الفقر وتدني الأجور ومستوي المعيشة/الجهل وانتشار الأمية/انهيار القيم والمعايير الأخلاقية وفساد الاخلاق.

آثار وتبعات وتداعيات الفساد الإداري والمالي:

تظهر آثار ونتائج الفساد الإداري والمالي في مظاهر مثل:

هدر وتبديد الموارد العامة، كتبديد المال العام واهداره في مجالات غير اقتصادية وغير مجدية. /تفاقم الفقر وعدم المساواة الإجتماعية/تراجع الاستثمارات الوطنية والخارجية/اضعاف الثقة في المؤسسات وفساد السمعة/تفاقم الدين الداخلي والخارجي. /انهيار القيم والمعايير والأخلاق، وانتشار الاحباط والمشكلات الإجتماعية... زعزعة الاستقرار السياسي وضعف هيبة الدولة/تفشي الجريمة المنظمة المالية الداخلية والعابرة للقارات./الإرهاب السياسي وهشاشة الأجهزة الأمنية وضعف السيادة الوطنية.

استراتيجيات مكافحة الفساد:

تتطلب مكافحة الفساد تبني استراتيجيات شاملة تركز على: ١ الاصلاح السياسي(تعزيز المشاركة السياسية والشفافية، /استقلالية القضاء وفصل السلطات)

الإصلاح الإداري والرقابة: تطبيق الحوكمة/الرقابة الإلكترونية/تفعيل أجهزة الرقابة. تفعيل دور المجتمع والاعلام عن طريق: ١ توسيع حرية الإعلام وبناء راي عام ملتزم ومسؤول. ٢ توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في التحسيس والتوعية بمخاطر الفساد وتأثيراته على نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي للمجتمع. ٣ التوعية والتربية للأجيال الناشئة عن قيمة الاخلاق والقيم، وخلق نمذجة للسلوك للتربية على قيم المواطنة.

تفعيل الاتفاقيات الدولية: تطبيق آليات محاربة الفساد حسب مقاربة الأمم المتحدة لمحاربة الفساد ومقاربة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مكافحة الفساد والجرائم الأخلاقية. من أجل توسيع العمل والتخطيط على المستوي القاري والدولي، ومد سبل التعاون في مكافحة الفساد للدول الفقيرة والمتخلفة...

● الفساد التربوي:

يتميز الفساد التربوي بعدة ابعاد وخصائص تميزه عن انواع الفساد الأخرى منها:

1. تعدد ابعاده حيث لا يقتصر على الجانب المالي فقط بل تمتد إلى يشمل الجانب القيمي والمعرفي والتربوي.
2. بطيء تأثيره حيث لا تظهر اثاره فوراً، بل تمتد تاثيراته لوقت طويل لانه يتعلق بعقول، أجيال واسعة وشراء واسعة من المجتمع.
3. صعوبة الإصلاح والتقويم لأن إصلاح اثار الفساد التربوي أصعب واعقد بكثير من إصلاح الفساد المالي والإداري، لأنه يتطلب إصلاح منظومة أخلاقية وقيمة لعقول أجيال بأكملها افسدتها ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية.
4. ارتباطه بالسيادة الوطنية للدول من حيث أنه يمس بالاستقرار السياسي والاجتماعي للدول والمجتمعات، على المستوى القاري والدولي لأن الفساد لا يعرف جنسية محددة، ويضرب في الأسس والقواعد التربوية للشخصية الإنسانية ومخرب للثقافة والتقاليد الإنسانية...

مظاهر الفساد التربوي واشكاله:

يمكن تصنيف مظاهر الفساد التربوي الي عدة مستويات منها:

- 1 مستوى السياسات التعليمية مثل تهيمش أولوية التعليم في البرامج الحكومية./ المناهج المشوشة/تفريغ التعليم من محتواه وغاياته التربوية والاجتماعية/تدمير التعليم والتكوين المهني.
- 2 فساد الادارة المالية في قطاع التربية والتعليم عن طريق نهب ميزانية البنية التحتية والاختلاس من ميزانية التجهيزات المدرسية، والفساد في العقود والمناقصات والرسوم غير القانونية، وهدر أموال الدروس الخصوصية ودورات التكوين الموازية، والتهرب الجبأى والضريبي الذي يضر بالخزينة العمومية...
- 3 فساد العملية التربوية واضعاف مصداقياتها وتناقضاتها مع فاعلين جدد كالدروس الخصوصية والانترنت/استفحال وانتشار كل أشكال الغش في الامتحانات/انتشار الابتزاز بين الطلبة والاساتذة.
- 4 فساد العلاقات التربوية: كفساد العلاقات بين المعلم والطالب/فساد العلاقات بين أولياء الأمور والمعلمين وإدارة المدرسة.
- 5 فساد القيم التربوية: اهتزاز سلم القيم الأخلاقية في المدارس وتشوه صورة المدرسة والمعلم واتساع الفجوة المعرفية بين المناهج التربوية وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتحرك والمتغير باستمرار مع بقاء المدرسة والتربية تنتج نفس الممارسات وإعادة إنتاج نفس النماذج والاساليب التربوية القديمة والتقليدية.

استراتيجيات مكافحة الفساد التربوي:

- اولا/الإصلاح المؤسساتي والقانوني عن طريق تبني ووضع سياسات تعليمية واضحة مع تفعيل وتطوير آليات وأجهزة حديثة للرقابة والتقويم والتقييم. وتطبيق معايير عالمية للحوكمة في المؤسسات التربوية والمدارس. مع تشديد نظم العقوبات والجزاء..
- ثانيا/الإصلاح الإداري والرقمي:التحول الرقمي في التعليم والإدارة المدرسية. مع تطوير أنظمة واليات جديدة للامتحانات والتقويم التربوي والمدرسي. وتبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية التي تخلق فرصا للفساد، مثل إنشاء أنظمة قواعد بيانات موحدة ومركز تربط جميع المؤسسات والمدارس والادارات المدرسية...
- ثالثا/تمكين المعلم عن طريق تحسين اوضاعه المادية والمعنوية. وتطوير مساره المهني ورفع مهاراته وقدراته عن طريق التدريب والتكوين. واختيار أحسن المعلمين على اساس الكفاءة والفعالية. وتفعيل ثقافة المجالس التربوية واشراك كل الفاعلين الاجتماعيين من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. والاستفادة من التجارب الدولية والمنظمات والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال السياسات والخطط والبرامج الناجحة في محاربة الفساد التربوي.

مدخل إلى الأخلاقيات:

- يرتبط مفهوم الأخلاقيات ارتباطا وثيقا بالمهنة بما تقدمه الاخلاق من مبادئ وقواعد لتوجيه سلوكيات الافراد والجماعات في المجتمع وفي علاقات العمل، كنظم معيارية وقياسية وقواعد منظمة للانسان في بيئة العمل. مفهوم الاخلاق:

لغة جمع خلق والخلق هو السجية والطبع والدين. ويشق من الخلق، فالخلق للصوره الظاهرة، والخلق للصوره الباطنة، يقول ابن منظور في لسان العرب "الخلق من المروءة والدين وهو باطن الانسان كما أن الخلق ظاهرة." الاخلاق اصطلاحاً:

تعددت تعريفات الاخلاق بتعدد الاتجاهات الفلسفية والمدارس الفكرية ولكن يمكن تقديم تعريف جامع لها بأنها: مجموعة القيم والمبادئ والقواعد التي تنظم سلوك الانسان وتحدد مسؤولياته نحو نفسه والآخرين، والتي تحددها الجماعة التي ينتمي إليها ويكتسبها بالتربية والتنشئة الإجتماعية، وتصبح ملزمة له بموجب الدين والقانون والشراء ع...

• ويعرفها الفلاسفة الاخلاقيون بانها: "العلم الذي يدرس ويبحث في المعايير التي تميز السلوك الصحيح من الخاطيء، والخير من الشر والحق من الباطل والصالح من الفاسد والعاطل..."

• الفرق بين الاخلاق والآداب والقانون: أما الاخلاق فهي كل ماكان مصدره الضمير والدين والمجتمع، وظيفتها الشعور الداخلي والاحساس بالذنب أو بالرضا، كنوع من الجزاء المعنوي وهي ملزمة وواجبة... أما الآداب فتحيل الي كل ماارتبط بالعادات والتقاليد والعرف في عادات التصرف والسلوك وكل ما ارتبط بالاستحسان والاستنكار عند الجماعة. وهي ملزمة جماعيا ومعنوية ترتبط بالضمير الجمعي... وأما القانون فمصدره التشريعات التي وضعها الانسان لتنظيم وضبط علاقاته مع الآخرين في الحقوق والواجبات والحدود والقواعد والضوابط والأحكام الموجهة والمعززة للأخلاق من أجل منع التعدي والتجاوز علي ممتلكات الآخرين وحفظ حياتهم الشخصية. والقانون ملزم في قواعد وشكله ورادع بسلطته وقوته في العقاب والجزاء المادي والقانون مرتبط بتسيير الحياة العامة للبشر ويخص المجتمعات الحديثة وليس الحديثة التي تتعامل بالعقود والمواثيق الكتابية...

النظريات الأخلاقية:

جزء كبير وهام من مباحث الفلسفة وخاصة الفلسفة التقليدية الذي يبحث في ماهية الاخلاق وطبيعة الحكم الاخلاقي ومصادر المعايير والأحكام والقواعد الأخلاقية وايهم يحل مشكلات الانسان الوجودية والحياتية واي السبل الكفيلة والضامنة للحياة السعيدة والحكيمة والفاضلة على رأي الفلاسفة المعلمين الأوائل أفلاطون سقراط وارسطو والفرايبي وفلاسفة عصر التنوير كانط، روسو، بنتام وستوارت ميل.. الخ اهم النظريات الأخلاقية:

- اخلاق الواجب: تأسست هذه النظرية علي يد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724/1804) الذي يري أن أساس الاخلاق ليست العواطف أو نتائج الفعل والسلوك، بل العقل والواجب من أجل الواجب.
- اهم مباديء نظرية الواجب: الإرادة الخيرة حيث في كتابه تأسيس لميتافيزيقا الاخلاق "ليس في العالم ولا خارجه اي شيء يمكن أن يدعي خيرا بلا تحفظ الا الارادة الخيرة" فحسن النية والقصد هو المعيار الاخلاقي الوحيد.
- ٢ الواجب من أجل الواجب بمعنى فعل الشيء لانه واجب دون المنفعة.
- القانون الاخلاقي كوني.
- الغاية الإنسانية ولا الوسيلة ما يحدد المبدأ الاخلاقي والسلوك.
- ٢ نظرية المنفعة: اسسها الفيلسوف الانجليزي جيريمي بنتام (1748/1833) وطورها جون ستيوارت ميل (1806/1873) التي تري في المنفعة والمصلحة أساس السلوك ودوافعه.
- المبدأ الأساسي لأخلاق المنفعة: مبدأ المنفعة الذي ينص على ان الفعل يكون صحيحا اخلاقيا إذا كان يقدم منفعة ولذة للناس ويجلب السعادة ويقلل الالم.
- انواع النفعية: النفعية الكمية التي تركز على كمية مقدار اللذة قربها ومدتها، وحساب السعادة وكل الأفعال التي تؤدي الي أسباب السعادة .
- النفعية النوعية لجون ستيوارت ميل التي تري ان المنفعة انواع لاتقاس بالكم فقط وإنما بنوع اللذة والشعور والاحساس بقيمة الشيء كاللذات الحسية والعقلية والروحية والجمالية والحس، والسمو والذوق الرقي.
- اخلاق الفضيلة عند ارسطو: بالعودة الي فلسفة ارسطو فإن هذه النظرية تختلف عن النظريتين السابقتين، بأنها تركز على الفعل هل هو واجب او نافع بل على الفاعل هل هو فاضل في كتابه الأخلاق الي نيقوماخوس وترتكز أهم مبادئها على: ١ مبدأ الغاية لكل

شيء غاية وهدف وقصدوغاية الانسان تحقيق السعادة وهي ليست مجرد متعة ونزوة نفسية عابرة ،بل حياة كاملة يعيشها الانسان وفق اخلاق الفضيلة.

- الفضيلة كوسط:الفضيلة هي وسط بين رذيلتين فالشجاعة بين الجبن والتهور والكرم وسط بين البخل والتبذير.
- مبدأ العادة :تكتسب الفضائل والأخلاق بالممارسة والتطبيق والتعود لا بالتأمل والتنظير. فتعلم العدل يكون بممارسة اخلاق العدل، وتعلم اخلاق الشجاعة يكون بالممارسة وبافعال الشجاعة...
- الانسان الحكيم:مبدأ الحكمة والتصرف الحكيم يكون بامتلاك الحكمة العملية التي تمكنه من معرفة الموقف الوسطي والعادل والراجح والعادل في كل موقف إنساني وهذا ما تتميز به اخلاق الفضيلة الواقعية عند ارسطو التي تبقى خالدة الي اليوم.
- مقارنة بين النظريات الثلاث:

من حيث السؤال المركزي:اخلاق الواجب ما الواجب؟

اخلاق المنفعة ما هي النتيجة وما الفائدة وما المنفعة؟

اخلاق الفضيلة:من انا وكيف أكون إنسانا فاضلا؟

من حيث المبدأ:تركز ٩ اخلاق الواجب على القاعدة والفعل. والمنفعة علي مبدأ النتيجة والعواقب. وأخلاق الفضيلة علي مبدأ وقاعدة الفاعل والشخصية والطباع.اما من حيث مصدر كل نظرية فهي تأتي من العقل/الواجب والمنفعة/نظرية النفعية والفضيلة/نظرية الفضيلة.

امثلة:لاتكذب كمرجعية قاعدين لأخلاق الواجب.

أكذب إذا كان إنقاذ حياة إنسان تتطلب ذلك/اخلاق المنفعة والمصلحة أو الاخلاق كوسيلة واداة ليس كغاية. الشخص الفاضل لا يكذب أبدا لأنه إنسان خلوق وفاضل.

• مصادر الاخلاق:

تتعدد المصادر التي تستقي منها الأخلاق مبادئها وقواعدها واسسها التي تبني عليها تفسيراتها ومنظوراتها للسلوك والمسلك والاتجاهات القيمة والخلقية للانسان والتي يصنفها الدارسون الي:المصدر الديني:فالاديان والوحي اللاهني وتعليمات الأنبياء والرسل في كل الديانات شكلت المصدر والمنبع المقدس لأصل الاخلاق والفضائل والتشريعات التي عرفتها الحضارات الإنسانية علي ممر التاريخ، وتعاقب الثقافات والمجتمعات. والتي تأسست على مبادئ وقواعد ومصادر ك:1التأسيس الالاهي للكتب المقدسة وتعاليم الأنبياء والمصلحين. ٢الجزء الاخروي:الثواب والعقاب في الآخرة. ٣الامر والطاعة والامتثال للارادة الالهية،فالخير هو أمر الله والشر ما نهى عنه الله.فالاخلاق في الإسلام مصدرها القرآن والسنة النبوية والاجماع والشورى

2.المصدر العقلي:يرى أن العقل البشري كمصدر للمبادئ والقواعد الأخلاقية كمبدأ العقل العملي عند كانط الذي يرى أن العقل يضع القانون الاخلاقي لنفسه.٢العقلانية الأخلاقية حيث يرى سقراط أن المعرفة فضيلة وان الانسان لا يفعل الشر الا جاهلا بالخير. ٣نظريةالقانون الطبيعي هناك قوانين أخلاقية كونية، يدركها العقل في الطبيعة البشرية كما يراها طوماس الاكويني...

3المصدر الاجتماعي للأخلاق:الاخلاق ليست مطلقة بل هي نتاج للمجتمع وللثقافة والتقاليد والأعراف، التي تختلف من مجتمع الي اخر(النسبية الثقافية).

4المصدر الفطري:يرى أن مصدر الاخلاق هو الفطرة والطبيعة الإنسانية، والانسان يملك مبادئ ومسلمات وبديهيات قبلية ترتبط بالمحاكمة الأخلاقية والنظر الي المشكلات الأخلاقية. من خلال حسه الاخلاقي الموروث واللصيق بالطبيعة البشرية. الذي يميزه عن الحيوان. كمبدأ الضمير الاخلاقي/المشاعر الأخلاقية/الفطرة السليمة.

أخلاقيات المهنة:

هي مجموعة القواعد والمبادئ والقواعد التي تحكم وتضبط وتنظم سلوك العاملين والموظفين والمنتمين الي مهن خاصةفي مكان العمل. وتهدف الي:1حماية حقوق العاملين والموظفين ومصالحهم. 2تنظيم العلاقاتبين العاملين والموظفين في مكان العمل.3الحفاظ على شرف وسمعة المهنة والوظيفة ومكانتها الإجتماعية.

امثلة:أخلاقيات مهن الطب والطب النفسي والطب الشرعي،أخلاقيات مهنة المحاماة، الصدق مع المحكمة والدفاع عن الموكلين دون خيانة الأمانة. أخلاقيات الإعلام، المصادقية، الموضوعية، عدم التضليل واحترام الخصوصيات الخاصة والعامية. احترام السرايمهني، أخلاقيات مهنة التعليم والتربية. أخلاقيات الأعمال تطبيق المبادئ والقواعد والضوابط الأخلاقية في عالم المال والتجارة وتشمل:المسؤولية الاجتماعية للشركات/الشفافية/المنافسة الشريفة/حقوق العمال والموظفين.

أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وهي أحدث فروع الاخلاق التطبيقية مرتكزة على:الخصوصية/عدم التحيز الخوارزمي (عدم تمييز الأنظمة الذكية وحماية البيانات الشخصية وللشركات.)

أخلاقيات مهنة التعليم والتربية:

تعريف أخلاقيات المهنة: هي مجموعة المبادئ والقواعد والقيم والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد في بيئة العمل وأثناء تاديتهم لمهامهم المهنية... ويقصد بها في السياق التعليمي بكل ما يرتبط بمفهوم الضمير الاخلاقي والاجتماعي، الذي يوجه تصرفات المعلمين والاساتذة والموظفين الإداريين تجاه طلابهم وزملاءهم في العمل والمحيط الاجتماعي اوالمجتمع بصفة عامة... الفرق بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية:

ترتبط أخلاقيات المهنة في المدارس والجامعات بالالتزام الافراد بالقوانين واللوائح التي تنظم علاقتهم بالعمل، ولان أخلاقيات المهنة قبل أن تتحول التزامات وتعهده بتطبيق القانون فإن العاملين يتحملون مسؤولية العمل في الجزاء وفي العقاب.علي الرغم ان أخلاقيات المهنة في الأساس تنبع من الضمير والأخلاق الإنسانية.والعقاب أشد والتوجيه احكم من القانون إذا تطلّى به الانسان في تصرفاته،وفي مقاصده لان الأخلاق في الأصل ما وقر في القلب وصدقه العمل.وللان إنسان اليوم يعيش في مجتمع معقد فإن الأخلاق يترجمها تطبيق القانون والقوانين الرسمية الحديثة التي ينجر عن تجاوز أو الإخلال انتهاك قواعدا مسؤولية قانونية مادية وجزائية وليست فقط معنوية لاتتعدي الاحساس بالتأنيب واللوم والاحساس بالظمير... لذلك وجب التمييز بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية ،فالمسؤولية القانونية مرتبطة بالنصوص الصارمة التي تخضع للمساءلة والعقوبات التأديبية، أما المسؤولية الأخلاقية فهي الموجه الداخلي للسلوك الذي تجاوز النص القانوني الي الإلتزام الذاتي بالقيم والمعايير.

المصادر الحديثة لأخلاقيات المهنة:

تستمد أخلاقيات المهنة في التربية والتعليم مرجعياتها من عدة مصادر أهمها:

- التربية والثقافة الأخلاقية.
- التشريعات والمواثيق الوطنية.
- المعايير والتجارب الدولية.

آليات تطبيق أخلاقيات المهنة في المدارس:

يتطلب تطبيق الأخلاقيات المهنية في المدارس تحويل المبادئ الي ممارسات سلوكية يومية ملموسة بناءا على تبني نماذج عالمية مثل نموذج جامعة فيرمونت وجامعة انيسروك. كمدونات للسلوك. ومن هذه الآليات تطبيق:

1. إقرار مدونة سلوك واضحة ومعنلة يلتزم بتطبيقها كل العاملين والموظفين في المدارس والجامعات والادارات.
2. النزاهة الأكاديمية للحد من الغش والسرقة الأدبية في المدارس والجامعات.
3. حماية القاصرين بوضع إجراءات صارمة لحماية الطلاب خاصة في الأنشطة اللاصفية تتضمن فحص خلفية العاملين والموظفين وتدريبهم على التبليغ عن أي إساءة... أي إساءة...
4. انشاء لجان أخلاقيات المدرسة تتشكل من أعضاء داعمين (مدير المدرسة، مرشد الطلبة معلمين وممثلين عن أولياء الأمور)مهمتها:استقبال الشكاوي الأخلاقية/الفصل في قضايا التمييز أو التنمر بين الطلاب/تقديم المشورة للمعلمين في المواقف والمعضلات الأخلاقية المعقدة...
5. التوعية والتدريب المستمر من خلال عقد الاجتماعات الدورية واللقاءات التشاركية وتنظيم ورشات عمل للمعلمين والطلاب والموظفين حول كيفية التعامل مع الغش والتجاوزات الأخلاقية كالابتزاز مثلا،وعن كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا بشكل اخلاقي في الفصل الدراسي.
6. تخصيص حصص توعية وتحسيسية للطلاب حول قيم النزاهة والمواطنة الرقمية.

قراءة تحليلية في ميثاق أخلاقيات المهنة في قطاع التربية الوطنية في الجزائر: كغيرها من الدول والحكومات تبنت وشهدت الجزائر منذ الاستقلال الوطني،مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والسياسية مسايرة للديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتماشيا كذلك مع العولمة وتأثيراتها علي الدول.فمن التعليم الأهلي الي الفركنفوني الي تبني نظام المدرسة الأساسية في الثمانينيات من القرن الماضي الي الاصلاح المدرسي الجديد في الألفية الجديدة مع مدرسة مايسمى بالجيل

الرابع، وكان في كل مرة يشهد قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي مجموعة من الإصلاحات فيما يسمى بالمواثيق الأخلاقية والمهنية التي تضبط وتوجه علاقة كل الأطراف والفاعلين الاجتماعيين من معلمين ومدرسين وموظفين واداريين، وكل مستفيد من خدمة السياسة التربوية. فكان الميثاق لأخلاقيات مهنة التربية سنة ٢٠١٥/٢٠١٦ من نتائج ومخرجات سياسة الحكومة ووزارة التربية الوطنية تعمل من أجل تسيير وإدارة المدرسة والتربية الجزائرية بتوجيهات أخلاقية كمدخل مؤسس وتوجيهات قانونية وتشريعية لممارسة حكمة أخلاقية وطنية أصيلة مع التماشي مع التغيرات والتحولات في المعايير الدولية والعالمية في التعليم والتربية والإدارة المدرسية... ومن هذه المنطلقات والعوامل جاء ميثاق أخلاقيات المهنة في التربية الوطنية ليحقق مجموعة من الأهداف والمبادئ تتلخص فيما يلي:

1. مبادئ وقواعد مثل: قيم ومعايير المجتمع الجزائري/المعايير الدولية ذات الصلة بأخلاقيات مهنة التعليم والتربية.

2. أهداف ميثاق أخلاقيات مهنة التربية: يهدف الميثاق الي تحقيق جملة من الغايات التربوية والمجتمعية منها:

- ١ توفير جو يسوده الثقة المتبادلة بين أعضاء الجماعة التربوية.
- ٢ خلق مناخ وظروف من الاستقرار والطمأنينة للتلميذ.
- ٣ رفع مستوي الأداء البيداغوجي ونوعية الحكامة والحوكمة.
- ٤ تعزيز روح المواطنة والديموقراطية وحقوق الإنسان.
- ٥ المساهمة في تحقيق التقدم والتنمية المستدامة.
- ٦ اخراج القطاع من الأزمة.

● المادى العامة للميثاق:

يعتمد الميثاق ويرتكز على أربع ركائز ومبادئ أساسية هي:

1. النزاهة والاخلاص
 2. الكفاءة والفاعلية المهنية
 3. الإحترام
 4. الحفاظ على الاستقرار داخل المؤسسات التربوية.
- الحقوق والواجبات: يتكون الميثاق من ديباجة تحدد حقوق وواجبات كل المنتمين الي قطاع التربية الوطنية، منها:
 - حقوق التلميذ:
 - ١ احترام كرامة التلميذ الجسدية والمعنوية
 - ٢ الحماية من كل أنواع العنف البدني والمعنوي
 - ٣ حق التمدرس
 - ٤ المتابعة الصحية
 - ٥ المشاركة الديموقراطية
 - ٧ حق التعبير
 - ٨ توفير التجهيزات والمرافق البيداغوجية.
 - واجبات التلميذ:
 - ١ الانضباط
 - ٢ الالتزام بالأخلاق
 - ٣ الابتعاد عن السلوكيات العدوانية والعنف
 - ٤ النظافة والصحة
 - ٥ الحفاظ على التجهيزات والمرافق
 - ٦ المشاركة في الأنشطة الرياضية والثقافية .
- حقوق المربي:
- ١ الاحترام والتقدير
 - ٢ الكرامة
 - ٣ الحماية
 - ٤ التكوين المستمر
 - ٥ الوسائل البيداغوجية.
 - ٦ المشاركة في مختلف المجالس والهيئات مثل مجالس التاديب.
 - ٧ حق التعبير.

واجبات المربي:

- ١ التطوير المهني
- ٢ الاطلاع القانونى على القوانين والنصوص المنظمة لمهنة التعليم (القانون الاساسي، قانون العقوبات، علاقات العمل)
- ٣ المساهمة في التاطير للمواطنة.
- ٤ التضامن والتسامح
- ٥ السر المهني
- ٦ غرس الحس الوطني فى التلميذ
- ٧ مشاركة الخبرة مع الزملاء
- ٨ الحياد وابعاد المدرسة عن التحزب والايديولوجيا.
- ٩ القدوة والالتزام بأخلاقيات المهنة مع جميع أطراف الجماعة التربوية.

الميثاق الاخلاقي للمختص التربوي والنفسي:

١ يعد الميثاق الأخلاقي للجمعية الدولية لعلم النفس المدرس (ISPIA)

يعد الميثاق الأخلاقي للمختص التربوي والنفسي، الإطار المرجعي الأساسي الذي يحدد ويعرف القيم والمعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها المختصين النفسانيين في ميدان علم النفس التربوي والمدرسي. والتي تركز على أبرز الوثائق الدولية المهنية في مقدمتها: الميثاق الأخلاقي للجمعية الدولية لعلم النفس المدرسي (ISPA)، والمبادئ الصادرة عن الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) والجمعية الوطنية لعلماء النفس المدرسي (NASP).

الإطار المرجعي الدولي لأخلاقيات المهنة

يعد الميثاق الأخلاقي للجمعية الدولية لعلم النفس المدرسي (international school psychology association)، أبرز

وثيقة دولية تنظم وتحدد عمل الاختصاصي النفسي والتربوي-تم اعداده من قبل لجنة المعايير والممارسات. وتشرح أهم المبادئ التوجيهية للميثاق فيما يلي:

1. تجاوز القيم والاتجاهات الشخصية والاجتماعية والثقافة

والطبقة والمكانة الاجتماعية أي تجاوز التحيزات الشخصية والانحيازات الثقافية التي قد تؤثر في التقييم والحكم على العميل او المستفيد من التدخل والتشخيص والإرشاد التربوي.

2. تبني المواقف التي تخدم وتفيد في العلاقة المهنية مع العميل والمستفيد من عملية التدخل والإرشاد النفسي التربوي بحيث تكون مصلحة المستفيد من الخدمة النفسية محور ومركز الاهتمام.

3. وضع مصلحة الأطفال والشباب والمتعلمين هي الهدف الأساسي من الخدمة النفسية.

4. مراعاة مصالح جميع الأطراف في عملية التدخل والاستشارة: مربيين/ أولياء الأمور/ المؤسسات-المجتمع- المجتمع ككل....

المبادئ والقواعد الأساسية وفق المعايير الدولية:

- مبدأ الكفاءة والفاعلية المهنية والتحكم المهني: تؤكد المعايير الدولية ل (apa nasp ispia) على ضرورة امتلاك الاختصاصي النفسي والتربوي الكفاءة اللازمة لاستخدام أدوات التقييم والتدخل ...
 - مبدأ السرية والحفاظ على الخصوصية من تسريب معلومات خاصة بالأطفال واسرهم...
 - مبدأ المساواة والعدالة لتجاوز التحيزات الثقافية والاجتماعية والشخصية ومعاملة جميع المستفيدين والعملاء بانصاف و عدالة ومراعاة الخلفيات الثقافية واللغوية لتجنب التحيز في إصدار الأحكام...
 - مبدأ الصدق والنزاهة.
 - مبدأ المسؤولية المهنية والمساءلة.
 - مبدأ الإفصاح والموافقة والشفافية مع العملاء.
 - مبدأ تجنب إجراءات الاضرار جسديا ونفسيا بالعميل.
- أما الجمعية البريطانية لعلماء النفس التربوي (AEP) فتعتمد في عملها على المبادئ والقواعد السبعة الآتية:
- 1 مبدأ التجرد التصرف بما يخدم مصلحة المستفيد ووضع احتياجاتهم مركز الاهتمام والقرار، selflessness
 - 2 مبدأ النزاهة integrity كالالتزام بالمتطلبات القانونية والاخلاقية.
 - 3 مبدأ الموضوعية objectivity اتخاذ القرارات بانصاف وحياد.
 - 4 المساءلة،,,, accountability إظهار الاستقلالية المهنية مع تحمل المسؤولية الكاملة.
 - 5 الشفافية والانفتاح openness عن طريق التصرف واتخاذ القرارات بطريقة شفافة وواضحة ومنفتحة.
 - 6 الصدق honesty بالالتزام بالصدق التام في جميع الممارسات.

٧ القيادة leadership تجسيد هذه المبادئ والقواعد في السلوك
بعرضها وغرسها بالقدوة وبالمثال في الآخرين.
مجالات تطبيق الميثاق الأخلاقي الدولي للاخصائي النفسي
والتربوي: يغطي الميثاق الأخلاقي للاخصائي النفسي والتربوي
وفق المعايير الدولية المجالات التالية:

1. مجال المسؤولية المهنية: الالتزام على معايير الكفاءة
المهنية والمساهمة في تطوير المهنة ومواكبة التطورات
المهنية.
2. العلاقات المهنية: التعاون مع الزملاء والمعلمين والإدارة
وبناء علاقات قائمة على المنفعة والتبادل والاحترام.
3. التقييم والقياس النفسي assessment باستخدام أدوات
تقييم صالحة وموثوقة.
4. البحث العلمي والالتزام بالمعايير الأخلاقية في اجراء
البحوث.
5. النمو المهني المستمر بالالتزام بالتعلم وتطوير القدرات
والمؤهلات مدي الحياة.

1. العلاقة مع المؤسسات التربوية والتعليمية:

مبدأ الموضوعية/مبدأ التعاون/مبدأ السرية

الإجراءات التصحيحية والتأديبية: وفق المعايير الدولية
تخضع أي مخالفة للميثاق الأخلاقي لاجراءات محددة
مثل: التحقيق :دراسة الشكاوي المقدمة ضد الاخصائي
النفسي والتربوي.

2. الحق في الدفاع للرد على الاتهامات والشكاوى
المقدمة لدي اللجان التأديبية.
3. تطبيق الجزاءات والعقوبات التدريجية من التنبيه
الي الإنذار.
4. الاستئناف لاسقاط الأحكام.
عموما يمثل الميثاق الأخلاقي الدولي
للاخصائي النفسي والتربوي وفق المعايير
الدولية إطارا شاملا يضمن ممارسة مهنية آمنة
وفعالة ويحمي حقوق المستفيدين من الخدمة
بناءا على قيم ومعايير ومبادئ راسخة وقوية
كالكفاءة المهنية والسرية والعدالة والمسؤولية،
والصدق والشفافية.

انتهى.....